مجلة الدراسات التجارية والادارية

https://msca.journals.ekb.eg/

دور اِلقيادة السياسية في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

وليد خالد عبد الداحور

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- العراق

تاريخ النشر الالكتروني: يناير- جزء(2)-2025

للتأصيل المرجعي: عبد الداحور ، وليد خالد. دور اِلقيادة السياسية في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، **مجلة الراسات التجارية والادارية** ، المجلد 6 (1) ج(2)

للتواصل مع المؤلف: Waleed.k.abed3337@st.tu.edu.iq

دور اِلقيادة السياسية في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

وليد خالد عبد الداحور

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- العراق

ملخص البحث:

ادت القيادة السياسية في ماليزيا دور متميز وفعال في عملية رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ ادركت هذه القيادة بان رسم سياسات عامة فعالة أصبحت ضرورة حتمية ومهمة لدعم ركائز التنمية المستدامة من اجل معالجة الأوضاع الهشة التي كانت تعيشها ماليزيا قبل الاستقلال، كما سارت هذه القيادة بخطى ثابتة ورؤية وطنية شاملة اتسمت بالطابع المؤسساتي، من خلال اتخاذها مجموعة من الإجراءات الفعالة من اجل دعم عملية التنمية المستدامة إذ قامت برسم سياسات اقتصادية فعالة على مدى سنين طويلة وعلى شكل مراحل متعددة من اجل تحقيق الهدف المنشود، إذ كانت القيادات السياسية المتعاقبة في ماليزيا هي مكملة لبعضها البعض وكانت الطفرة النوعية التي حدثت فيها هي في زمن (مهاتير محمد) والذي تمكن من نقل ماليزيا الى واحدة من اكثر الدول تطورًا في العالم على مستوى الاقتصاد والاستثمار والبنى التحتية، واستنادًا لكل ما تقدم فقد توصل الباحث الى ان القيادة السياسية تلعب دور أساسي وفعال في عملية تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، سيما عندما تمتلك هذه القيادة رؤية شاملة للأوضاع والمشكلات التي يعاني منها البلد من خلال إيجاد حلول سريعة وفعالة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، القيادة السياسية، السياسات العامة، التنمية المستدامة.

Abstract:

Political leadership in Malaysia has played a crucial and impactful role in shaping public policies and driving sustainable development. This leadership clearly recognized that formulating effective public policies was not just important but essential to uphold the pillars of sustainable development and addressing the challenges the nation faced before gaining independence. Guided by a comprehensive national vision rooted in an institutional approach, this leadership has implemented a series of decisive measures that propel the sustainable development process forward.

Over the years, successive Malaysian leaders have crafted robust economic policies in various phases that have consistently delivered the desired outcomes. The

transformative era of Mahathir Mohamad stands out, as it elevated Malaysia to the status of one of the world's most developed nations in terms of economy, investment, and infrastructure.

In conclusion, the evidence strongly supports that political leadership is fundamental to achieving political stability and sustainable development. Such leadership possesses a clear and comprehensive vision of the country's challenges and the ability to deliver swift, effective solutions for sustainable growth.

Keywords: Malaysia, political leadership, public policies, sustainable development.

مقدمة

لقد مرت ماليزيا منذ استقلالها بقيادات سياسية عدة حتى الآن، إذ تباينت أدوارهم من حيث النهج والتطبيق والقدرة على استيعاب كل التعقيدات البنائية للدولة، إذ تميزت القيادة الماليزية بالاستمرارية التنموية والإيمان بالفكر التطويري الداعم لمكانة الدولة الماليزية بين دول العالم المختلفة، وظهر ذلك بشكل واضح في إحدى أهم النماذج القيادية الماليزية، والتي تتمثل في النموذج القيادي (مهاتير بن محمد) وذلك وفقاً لمدة الزمنية المحددة في هذه الدراسة وهي فترة نهوض ماليزيا المعروفة برؤية 2020، وعليه سنبين دور القيادة السياسية التي تولت منصب رئاسة الوزراء في ماليزيا وذلك في فترات متتالية قبل وبعد (مهاتير بن محمد) وذلك وفقًا للمدة الزمنية المحددة، إذ اتبعت القيادة السياسية الماليزية مجموعة من الخطط التنموية منها ما هو قصير ومتوسط وطويل المدى وكانت تهدف هذه الخطط الى تقليل الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الماليزي، كما لعبت هذه القيادة دورًا بارزًا وفعالًا في استكمال عملية تنفيذ هذه الخطط يمكن ان تسهم في عملية تحقيق التنمية المستدامة، إذا تم تفعيلها واستخدامها بشكل صحيح من خلال القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة ما هو دور القيادة السياسية في ماليزيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة بعدها الطرف الأساسي في رسم تلك السياسات واعداد خطط تنموية شاملة ومستقبلية، فضلا عن مساهمتها في تحقيق المصالحة المجتمعية بين مختلف الطوائف من خلال التوزيع العادل للثروة مما يجعل المواطن الماليزي داعم أساسي للسياسات التي تعدها الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على تساؤل رئيس مفاده:

الى أي مدى ينعكس دور القيادة السياسية في رسم السياسات العامة من اجل تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى ماليزيا للوصول اليها من اجل اللحاق بالدول المتقدمة واتخاذ إجراءات فعالة في سبيل تحقيق ذلك؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: – ان عملية تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا هي بحاجة الى قيادة سياسية وطنية تمتلك رؤية شاملة، كما يجب ان يكون لديها إرادة واضحة وحقيقية، فضلًا عن تمتعها بالخبرة والكفاءة والنزاهة لان ذلك من شأنه ان يسهم في نجاح عملية تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

تستند الدراسة على اكثر من منهج علمي وذلك وفق متطلبات البحث، وكان في مقدمتها المنهج التاريخي والوصفي اللذان بينا الحقب التاريخية للرؤساء، فضلًا عن وصف دور القيادة السياسية الماليزية في رسم السياسات العامة والخطط التي أعدتها لذلك، كما تم استخدام منهج التحليل النظمي من اجل الوقوف على النجاحات التي حققتها هذه القيادات وفق الخطط التي أعدتها.

هيكلية الدراسة: تضمنت الدراسة مقدمة وخاتمة ومستخلص، كما تم تقسيمها الى مطلبين، إذ كان المطلب الأول بعنوان أبرز القيادات السياسية الماليزية ودورها في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة، كما تضمن المطلب الثاني العوامل والأسباب التي أسهمت في نجاح التجربة التنموية في ماليزيا.

المطلب الأول

أبرز القيادات السياسية الماليزية ودورها

في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة

لعبت القيادة السياسية الماليزية دورًا محوريًا وهامًا في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ قادت البلاد نحو تحول اقتصادي واجتماعي جعلها نموذجًا ناجحًا في دول العالم النامية، لذلك فقد اعتمدت القيادة الماليزية في عهد (مهاتير محمد) نهجًا استراتيجيًا قائم على أساس تخطيط بعيد المدى، فضلًا عن الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز عملية الانفتاح الاقتصادي، وعليه يمكن ان نبين دور اهم رؤساء الحكومة الماليزية وكما يلي:

اولًا: دور الرئيس مهاتير محمد في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة

عندما تولى (مهاتير محمد) رئاسة الوزراء قال بان ماليزيا تؤمن بالديمقراطية لا الفوضى وهذا لا يعني بأن الديمقراطية هو عجز الحكومة عن الحكم، بل يجب ان تقود البلاد بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وان تكون أهدافها اكبر من حفظ القانون والنظام العام، واذا أخفقت ينبغي ان يتم عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخابات،

كما يعد (مهاتير محمد) مهندس التنمية الماليزية وممن اكد على ضرورة اتباع النهج الديمقراطي وممارسته ولكنه في الوقت ذاته اكد على وجود صعوبة كبيرة في خلق مناخ توافقي مع التباين العرقي الذي تعاني منه ماليزيا، بل اكد على ان الاستقرار السياسي هو عامل مهم واساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرى بان ماليزيا لاتزال حديثة العهد في هذا المجال وان ترسيخ العملية الديمقراطية يتطلب سنوات طويلة[i].

إذ تميزت المدة التي تولى فيها (مهاتير) الحكم بارتفاع مؤشرات ومستويات الإدارة الحكومية التي يمكن ان تسهم في تقديم خدمات مدنية وفعالة قادرة على إيصال المعلومة لكل الأقاليم الماليزية، كما عمل بدرجة كبيرة على تنمية الجهاز الإداري وتطوير القدرة على تفعيل عملية الاستجابة لكل مطالب ومشاكل المجتمع، فضلًا عن تعزيز وتقوية رأس المال البشري وعمل على تطوير برامج التعليم والتدريب للموظفين العاملين في كل مؤسسات الدولة من اجل تحقيق التنمية الإدارية الناجحة[ii].

لقد اعتمد (مهاتير محمد) على سياسة التوازن لشد الأطراف المختلفة من خلال هذه السياسة التي تعني بمحاباة طرف على طرف اخر وذلك وفقًا لشعاره بان التمييز يكون للضرورة وليس للمحاباة، إذ ان سياسة توازن المتبعة من قبله ساعدت على خلق جو من التعايش والتنافس ضمن الأطر القانونية في المجتمع الماليزي، إذ ان المصلحة المشتركة لهذه الطوائف ساعدته على رسم السياسات التنموية العامة للدولة، وهو ما يبين مدى طبيعة الدور القيادي له في عملية إدارة هيكل الدولة للوصول بها الى مستوى الدول المتقدمة، ورغم ذلك فقد تعرض الى مجموعة متنوعة من المواقف على الأصعدة كافة(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) والتي كانت بمثابة عقبات تقف في طريق تطور ماليزيا الا انه لم يسمح بان تكون كذلك[iii].

إذ اتبع مجموعة من الخطط التنموية لماليزيا قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وكان يهدف من خلالها التخفيف من حدة الفقر للمواطن الماليزي وتحقيق مستوى معيشي افضل، إذ لعب دورًا بارزًا في استكمال اهداف هذه الخطط وكان مهتمًا باستكمال الخطة التنموية الأولى من اجل الحاقها بخطط أخرى مكنت ماليزيا من تحقيق أهدافها، وفيما يخص السياسة الاقتصادية الجديدة التي صاغها (مهاتير) وهي السياسة الوطنية او القومية التي امتدت من عام 1990 ولغاية عام 2000، وذلك في اطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه (مهاتير) تحت شعار رؤية 2020، وقد تضمنت سياسة التنمية القومية التي تبنتها الدولة للإسراع في عملية تحقيق التنمية المستدامة[iv].

إذ بادر (بهاتير محمد) الى استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت باسم سياسة التنمية الوطنية التي تمتد من (1991–2010)، وتمثلت تلك السياسة في زيادة تنشيط عمليات النمو الصناعي واسهمت في تحديث البنية الأساسية وتحقيق مزيد من عمليات التفاعل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية سيما تجمع دول الأسيان، وتمكنت ماليزيا من خلال سياسة التنمية الوطنية لتحقيق معدل نمو سنوي بلغ (9,2) خلال المدة الممتدة لهذه السياسة، كما صاحب عملية التنمية انخفاض كبير في معدل التضخم وزيادة حقيقة في متوسط دخل الفرد الماليزي وانخفاض مستوى الفقر، وتجدر الإشارة الى ان (مهاتير محمد) قد قدم في هذه المدة خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي

عام 1991 رؤية 2020، وهي رؤية طويلة المدى تحتوي في طياتها على سياسات وتوجهات واسعة النطاق بجوانب مختلفة إذ تهدف من خلالها ماليزيا الوصول الى ان تكون دولة صناعية مكتفية ذاتية بحلول عام 2020[v].

وعليه فأن الهدف الرئيسي من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي قام بها (مهاتير محمد) يدخل ضمن عملية تطبيق وتنفيذ الأجندة القومية الجديدة للدولة الماليزية والتي كان يتمحور هدفها الأساسي هو ان تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 دولة متقدمة سياسيًا واقتصاديًا وتجاريًا، وان ذلك لن يتم الا من خلال اجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية[vi].

إذ طبق (مهاتير محمد) الخطة الإصلاحية الواضحة والتي اعلن من خلالها عن خطة استراتيجية تجسدت في واقع المجتمع الماليزي والذي سيمثل مشروعه النهضوي القادم (النهضة الشاملة) لكافة القطاعات الحيوية، ففي قطاع الزراعة أصبحت ماليزيا تعد خلال فترة وجيزة من أوائل دول العالم في أنتاج وتصدير زيت النخيل، اما في قطاع السياحة فقد أصبحت ماليزيا مركزًا سياحيًا عالميًا، اما في مجال الصناعة فقد حققت ماليزيا طفرة نوعية، فضلًا عن الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل ماليزيا، كل ذلك اسهم في تحسن المستوى المعاشي للفرد الماليزي وتراجع معدل الفقر واحدث طفرة اقتصادية نوعية اسهمت في بناء دولة ذات نموذج تنموي خاص[vii].

وقد قام (مهاتير) بفتح الأبواب للاستثمارات اليابانية في ماليزيا وذلك بعد ان قام بتوفير الايدي العاملة والبيئة الصناعية من اجل نقل تكنولوجيا اليابان الى ماليزيا، إذ ان اتباع (مهاتير) لمثل هذه الاستراتيجية هي بهدف تجهيز المواطن الماليزي بالتكنولوجيا والعلوم والوسائل المتقدمة التي تساعده على الانفتاح والتواصل مع دول العالم الخارجي، ومواكبة كافة التطورات في الدول الصناعية المتقدمة، فضلًا عن تشغيل اكبر عدد من المجتمع من اجل زيادة مستوى التنمية الاقتصادية للدولة والقضاء على الفقر، إذ ساهم في تقليل نسبة المواطنين الذين كانوا تحت خط الفقر، وكانوا يشكلون نسبة (52%) في عام 1970 الى نسبة (5%) في عام 2005، فضلًا عن زيادة متوسط دخل الفرد الماليزي وانخفاض مستوى البطالة الى (3%) في عموم البلاد[viii].

كما انصب اهتمام (مهاتير محمد) على تعزيز النمو الاقتصادي لماليزيا وذلك من خلال تنمية مشاريع البنى التحتية إذ حقق نجاحًا باهرًا في هذا المجال، واتجه في الوقت نفسه نحو اعداد خطة واسعة طويلة الاجل تضمنت استراتيجية واسعة بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز عملية النمو الاقتصادي والسعي الجاد للقضاء على العجز والتخلف، إذ سميت هذه الاستراتيجية بالسياسة الاقتصادية الجديدة والتي تميزت بتحرير التجارة الحرة الخارجية وسعر الصرف التنافسي فضلًا عن التوازن المالي للسياسات النقدية، واسفرت هذه الاستراتيجية عن نتائج إيجابية أسهمت في عملية تحقيق التنمية المستدامة لماليزيا[ix].

واستنادًا لكل ما تقدم، تعد فترة تولي (مهاتير محمد) رئاسة الحكومة هي العلامة الفاصلة في التاريخ الاقتصادي والسياسي لماليزيا، إذ يعد رائد النهضة الماليزية لما قدم من إنجازات واستحداث سياسات عامة أسهمت في تحقيق النهضة الاقتصادية التنموية لماليزيا، إذ أصبحت ماليزيا في عهده دولة صناعية بعد ان كانت دولة زراعية تعتمد

بالدرجة الأساس على عملية تصدير المواد الأولية للدول الصناعية الأخرى، كما قام (مهاتير) بتحويل ماليزيا من دولة متخلفة كانت تتصف بالفقر الاقتصادي الى دولة ذات نمو اقتصادي يساوي التجربة التنموية في اليابان، والتي كانت مصدر الهام (لمهاتير) عند قيامه بعملية رسم السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا[x].

1- الإجراءات التي اتخذتها حكومة مهاتير محمد في استراتيجيتها الوطنية وابرز نتائجها

لقد سعت حكومة (مهاتير محمد) من خلال استراتيجيتها الوطنية الى القيام بمجموعة من الإجراءات وهي[xi]:

1- العمل على إيجاد اطار عمل قانوني واداري يهدف الى زيادة كفاءة وفاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد.

2- السعي لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية واشباع الحاجات الأساسية للموظفين في القطاعين العام والخاص.

3- تحسين الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين الماليزيين، فضلًا عن السعي لرفع مستوى التعليم والوعي الاجتماعي لدى الافراد.

4- تطبيق النموذج الياباني من خلال اعتماده على التكنولوجيا المتطورة التي تزيد من خبرة ومهارة الموظفين وتطوير أفكارهم.

5- تفعيل الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني وجعلها اكثر مساهمة في الكشف عن مأرب الفساد.

وبالتالي فأن كل الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة الماليزية في اطار استراتيجيتها الوطنية أسهمت بدرجة كبيرة بتحقيق النتائج الاتية[xii]:

1- المساهمة في زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي فضلًا عن تقوية الهياكل المؤسساتية للدولة.

2- تمكنت من تحقيق الرضا والقبول لدى اغلب المواطنين الماليزيين اتجاه النظام الحاكم ومؤسساته.

3- تمكنت من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة والمحافظة على الوحدة الوطنية.

4- المساهمة في زيادة درجة المشاركة السياسية للماليزيين في العملية السياسية مثل الانتخابات، نتيجة عامل الثقة الذي اصبح موجود بين المواطنين والنظام الحاكم.

2- رؤية التنمية الاستراتيجية المستدامة 2020 للرئيس مهاتير محمد

تعد رؤية ماليزيا التنموية 2020 التي تم وضعها من قبل رئيس الوزراء (مهاتير محمد) عام 1991 من اهم الرؤى التي أسهمت بتحقيق التجربة التنموية الماليزية فهي عبارة عن جدول اعمال لخطة التنمية في ماليزيا[xiii]، وان هدف (مهاتير) من خلال هذه الرؤية هو من اجل تعزيز التوازن في الاقتصاد الماليزي للانتقال بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020، فهي خطة تمتد لـ(30) عام انطلقت منذ عام 1990 وكانت تتمحور حول تحول ماليزيا الى دولة متقدمة من خلال اعتمادها على طرقها واساليبها الخاصة قبل حلول عام 2020، أي ان تتحول الى بلد متقدم ومحافظ على شخصيته واخلاقه وقيمه الدينية والثقافية بالدرجة

الاساس[xiv]، إذ تعد مسيرة التنمية التي تضمنتها رؤية 2020 والتي عدها (مهاتير محمد) بانها السلم الذي سوف تصعد عليه ماليزيا لتنافس الدول المتقدمة في مجالات مختلفة[xv]، إذ اعتمدت هذه الرؤية على سياسة تنمية اقتصادية حازمة وذلك من خلال قيامها بدعوة الاستثمار الأجنبي من اجل انشاء قطاع تصنيع الصادرات فكانت النتيجة هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومثيرة للأعجاب[xvi].

وعليه فأن رؤية 2020 تعد من ابرز الخطط الاستراتيجية التي تبنتها ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال، فهي عبارة عن جدول اعمال يشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، والتي تعد من اعلى مستويات التخطيط التنموي في الوقت الحالي، فضلًا عن انها تتضمن مجموعة من الأهداف تسعى من خلالها ماليزيا الى تحقيق اعلى معدلات نمو اقتصادي وخلال فترة زمنية محددة، إذ كان الهدف الأساسي من الرؤية هو تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة من خلال الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الامة الماليزية الواحدة، ومن هذا المنطلق فقد ركزت الرؤية على ضرورة إرساء دعائم اقتصاد ديناميكي حر قادر على مواجهة التحديات وإيجاد مزيد من الفرص امام المواطنين، كما حرصت الرؤية على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص وتحويل الاقتصاد الماليزي الى اقتصاد صناعي حديث قادر على مواجهة التحديات المحلية والعالمية[xvii].

وعليه يمكن تقسيم رؤية 2020 الى ثلاث خطط عشرية وهي كالاتي:

أ- سياسة التنمية القومية من عام (1991-2000)

لقد استمرت هذه الخطة بتحقيق نفس الأهداف بالخطة التي سبقتها والتي كانت تعرف باسم (السياسة الاقتصادية الجديدة) لكن هذه الخطة ركزت بصورة اكبر على الإسراع في القضاء على الفقر والحد من الاختلال وعدم وجود توازن اجتماعي واقتصادي، كما هدفت الى انشاء معهد ماليزي للإلكترونيات تملكه الدولة، فضلًا عن اهتمامها بدخول اقتصاد المعرفة، كما سعت ماليزيا لتنمية الاستثمار الوطني وانشاء مشاريع للقطاع العام الى جانب تشجيع القطاع الخاص، كما هدفت هذه الخطة الى إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية والاستمرار في المعاملة التفضيلية لشعب ماليزيا من خلال دعمه في مجال التعليم[xviii].

ومن خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة تبين بان التنمية السريعة والنمو الاقتصادي الذي شهدته ماليزيا خلال هذه الفترة كان سببين في تراجع معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وعليه يمكن القول بان هذه السياسة استطاعت ان تحقق الهدف المنشود من خلال الاعتماد على الذات، إذ تمكنت الدولة بقيادة مهاتير من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت (80%) للمدة من 1996-1998 والتي تعد من اعلى معدلات النمو عالميا في تلك الفترة[xix].

ب- سياسة الرؤية الوطنية من عام (2000-2010)

ان سياسة الرؤية الوطنية والتي بدأت بين عامي (2000–2010) هي عبارة عن خطة عشرية تم تقسيمها الى خطتين خمسيتين، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في سابقاتها ولكنها أعطت اهتمام اكبر للتعامل مع العولمة وتسارع عملية النمو الاقتصادي الذي اجتاح أماكن كثيرة من العالم، ومن ثم قامت بوضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد، وتضمن لماليزيا عملية استمرار تطورها البشري والارتقاء بالإنسان الماليزي من خلال الاهتمام بالبحث العلمي[xx].

وان هدف هذه الرؤية تحقيق مجتمع مرن وتنافسي قادر على مواجهة مخاطر العولمة والتحرر وتطوير المعرفة من اجل الوصول الى هدف واحد وهو تحقيق اهداف رؤية ماليزيا 2020، والتي تهدف الى جعل ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة[xxi].

ج- النموذج الاقتصادي الجديد من عام(2010–2020)

قامت ماليزيا في عام 2010 بأطلاق برنامج التحول الاقتصادي الجديد والذي يعد عبارة عن خطة متكاملة وشاملة للتحول الاقتصادي تركز بالدرجة الأساس على اثني عشر مجالاً اقتصاديًا رئيسيًا ووطنيًا، فضلًا عن ست مبادرات استراتيجية للإصلاح، وعليه فأن المجالات الاقتصادية الرئيسية الوطنية الاثني عشر تمحورت على توسيع كوالا لمبور والنفط والغاز والخدمات المالية والتجارة والمطاط والسياحة والخدمات التجارية والتعليم والزراعة والصحة، فضلًا عن البنى التحتية، اما المبادرات الست الخاصة بالإصلاح فهي كل من المنافسة والمعايير والتحرير، توفير الخدمات العامة، اصلاح المالية العامة، الحد من دور الحكومة في الاعمال التجارية، تقليص الفوارق، تنمية الرأسمال البشري[xxii]، وعليه فان هناك حرص لدى القيادة الماليزية من اجل مراجعة الخطط السابقة لتلافي اخطائها ومعالجتها في خطة العشر الأخيرة من رؤية 2020 من اجل الوقوف على ما انتهت الية هذه الخطط من اهداف لكي تستكمل الخطط التي تليها ما بدأته الخطط السابقة دون الحاجة الى البدء من جديد[xxiii].

ان هدف هذه الخطة هو تحقيق امة ماليزية مستدامة ذات دخل مرتفع وذلك من خلال تفعيل المخطط الاقتصادي الجديد وهو مخطط القطاع المالي من عام 2011 لغاية عام 2020، والذي يسعى بالدرجة الأساس الى رفع مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد من (4.3) مرات الى (6) مرات من الناتج المحلي الإجمالي في رؤية عام 2020، والذي ركز من خلاله مخطط هذه السياسة للتوجه نحو وضع سياسات عامه لتطوير القطاع المالي وجعله اكثر تنافسية وتكاملية وديناميكية من اجل تحقيق التنمية المستدامة[xxiv]، لذلك سنبين اهم اركان الرؤية الماليزية 2020 لرئيس الوزراء الماليزي من خلال الشكل رقم(1).

شكل رقم(1) يبين اركان الرؤية الماليزية 2020

المصدر بالاعتماد على: فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، تجارب تنموية رائدة– ماليزيا نموذجًا، سلسلة دراسات تنموية، العدد54، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017، ص16.

وعليه، فأن رؤية 2020 يطلق عليها اسم (واوسان 2020)* ، فهي تعد أشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية، والتي حظيت باهتمام كبير محلي وعالمي، وكانت تعد مصدر إلهام للماليزيين، إذ هدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020، وكان (مهاتير محمد) قد قدمها بورقة عمل كانت بعنوان (ماليزيا: التقدم إلى الأمام)، وتحدد الورقة اهم التحديات التي كانت في عالم متغير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإذ رأى (مهاتير)، بان على ماليزيا مواجهة العديد من التحديات، اذ كانت تريد ان تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وتفعيل التضامن الاجتماعي، ومن اهم هذه التحديات وأبرزها[xxv]:

1- العمل على اقامة مجتمع موحد ومترابط وحر وقوي يملك رؤية مشتركة.

2- السعي لبناء مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح يمكن أن يسهم في تقديم نموذجاً للآخرين في الدولة النامية.

3- إقامة مجتمع متسامح ومنفتح فيما بينهم، إذ تستطيع كل الأعراق والأديان المختلفة ان تمارس عاداتها وثقافتها وطقوسها الخاصة، في الوقت الذي يعطي فيه الجميع ولائهم للوطن.

4- السعي لبناء مجتمع علمي متقدم يستطيع ان يتعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظرة مستقبلية.

5- إقامة مجتمع عادل، إذ يتم توزيع المنافع ومكاسب التطور بشكل عادل وعلى جميع فئات المجتمع.

6- إقامة أمة مزدهرة اقتصادياً تتميز بالكفاءة والفاعلية والنشاط ولها القدرة الكبيرة على المنافسة.

واستنادًا لكل ما تقدم، فإن رؤية 2020 لـ(مهاتير محمد) هي استراتيجية شهيرة تمكنت من رسم الواقع الماليزي، وتطمح للوصول الى مراتب عالية وفي جميع المجالات، كما ان هذه الرؤية تمكنت من ان تبعث في نفوس الماليزيين الإرادة والصبر والقوة للوصول الى مبتغى هذه الرؤية وتحقيق كل طموحات الشعب الماليزي المثابر[xxvi].

ثانيًا: دور الرئيس عبد الله احمد بدوي في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

ولد رئيس الوزراء الماليزي(عبدالله احمد بديوي) بتاريخ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1939 في ولاية بينانغ، ويعود الى اسرة دينية معروفة زكان جده (عبدالله بدوي) زعيم إسلامي معروف وكان احد الأعضاء المؤسسين لحزب المسلمين في ماليزيا، كما تلقى تعلمه الثانوي في مدارس بيناغ والتحق بدراسة الادب في جامعة ماليزيا وتخرج منها عام 1964، وهو ما يظهر لنا بان (احمد عبدالله البدوي) قد تأثر بجده كثيرًا واستمد أفكاره الإسلامية منه، سيما فيما يتعلق بطرحه لمشروع الإسلام الحضاري عند وصوله للسلطة عام 2003 وتسلمه قيادة دولة ماليزيا[xxvii].

لقد تابع رئيس الوزراء (عبدالله احمد بدوي) سياسة سلفه (مهاتير) في الوقت الذي حاول ان يؤكد فيها على تبني المهنية والشفافية ومحاربة الفساد في العمل، كما عمل على تقديم رؤية إسلامية كانت تحمل عنوان (الإسلام الحضاري) من اجل ان يقدم نموذجًا للاعتدال في مواجهة كل من يرى ان تشدد وتعصب الحزب الإسلامي الذي ينافسه على كسب أصوات الملايو[xxviii]، الا انه في الوقت نفسه حرص على تقديم صورة قيادية لنفسه مغايرة لصورة سلفه رئيس الوزراء الأسبق (مهاتير محمد)، وذلك عبر الشروع بسياسات وطنية تنموية كانت مغايرة لسياسات سلفه، على الرغم من تأكيده وايمانه بضرورة المحافظة على استمرارية النظام وايديولوجيتها التنموية، فضلًا عن قيامه باتباع سياسة النظر شرقًا تجاه اليابان وذلك بعد قيامه بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع اليابان[xxix].

كما حرص (عبدالله بدوي) بعد توليه رئاسة الحكومة في مليزيا على التأكيد لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020، إذ كان يريد مواصلة مسيرة سلفه (مهاتير محمد) الا ان مواقفة الأولية التي تم رصدها بعد توليه الحكم تؤكد على انه ينتهج سياسات مختلفة على صعيد الداخلي عن سلفه (مهاتير)، اذ تعهد بالتزام الشفافية في المناقصات الخاصة التي تتعلق بالمشروعات الحكومية وذلك من خلال قيامه بتجميد عدد من المشروعات الحكومية التي وقعت عقود قبل توليه المنصب، ومنها الغائه عقد مشروع السكك الحديدية في ديسمبر/ كانون الأول عام 2003 والذي كانت قيمته حوالي(3,82) مليار، فضلا عن تعهده بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام من اجل اصلاح الجهاز الإداري واتباع سياسة تنموية ناجحة تسهم في نهضة ماليزيا، كما تعهد بالضغط على الشركات الاقتصادية الماليزية الحكومية الكبرى، وذلك من خلال البحث عن شريك او شركاء أجانب من اجل دعم قدراتها التنافسية[xxx].

كما قام بطرح مشروع الإسلام الحضاري والذي اكد فيه بأنه جاء من اجل نهضة وتقدم ماليزيا ومن اجل دمجهم في الاقتصاد الحديث، كما يسهم في تفعيل التعليم الشامل الذي يجمع بين المعارف الشريعة والإدارة الجيدة وهي إدارة الموارد البشرية والمالية من اجل ترقية أساليب الحياة المتبعة في ماليزيا من ناحية التمدن والحضارة، فضلا عن اسهامه في تعزيز كل جوانب الحياة الماليزية سواء كانت الفكرية ام الثقافية ام الاجتماعية ام السياسية ام الاقتصادية، لذلك فهو حاول من خلال تقديمه لمشروع الإسلام الحضاري الماليزي ان يقدم نموذج للعالم يمكن ان

يقتدى به، ويسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي واستدامة النمو في ماليزيا لأنها تعد من العناصر المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي[xxxi].

وعليه يمكن القول، بان شخصية رئيس الوزراء (عبدالله بديوي) قد تأثرت كثيرا في خلفية عائلته الدينية والتي كان لها دور كبير وبارز في صقل شخصيته القيادية، مقارنه مع غيره من الشخصيات القيادية في ماليزيا، اذ اعلن (عبدالله بديوي) في تشرين الأول أكتوبر عام 2008 على انه سوف يستقيل من الحكومة في شهر مارس/ اذار من العام الذي يليه، وخلفه بذلك (نجيب عبدالرزاق) الذي أدى اليمين الدستوري كرئيس وزراء لماليزيا في ابريل/نيسان عام 2009[xxxii].

ثالثًا: دور الرئيس محمد نجيب عبد الرزاق في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

يعد (محمد نجيب عبد الرزاق) من اقوى رؤساء ماليزيا بعد (مهاتير بن محمد) وهو رئيس الوزراء السادس لماليزيا، إذ تقلد هذا المنصب في 3 ابريل/نيسان 2009، وهو الابن الأكبر لرئيس الوزراء الثاني لماليزيا (عبدالرزاق حسين) إذ اهتم بالجانب القيمي من خلال سياسته التي اعلنها بعد توليه منصب عام 2009، والذي اكد فيها على ضرورة التقارب مع الصين وليس اليابان كما كان في عهد سلفه (مهاتير بن محمد)، إذ رأى بان الصين أصبحت هي القطب الاسيوي الصاعد والتي لابد من الاستفادة من تجاربها بما يسهم في خدمة المصالح الماليزية والطموح الاقتصادي والتنموي الماليزي، من اجل ان تصبح واحدة من اكبر الاقتصاديات الكبرى في العالم[xxxiii].

فمنذ اليوم الأول لتوليه الحكم عمل على رسم سياسات اقتصادية وتنموية تسهم في اخراج البلاد من حالة الاضطراب التي كانت تعيشها، إذ كان معدل النمو بنسبة (1,5%) ولم تمضي على حكمه سنوات الا وقت تمكن من رفعها الى (6%)، كما نجح بتحويل الاقتصاد الماليزي الى اول اقتصاد يعمل وفق نظام المالية الإسلامية، ويقوم على حوالي (16) مصرفًا اسلاميًا واصول قيمتها تقدر بحوالي (135) مليار دولار، أي ما يعادل (60%) من السوق العالمية للصكوك الإسلامية، كما زاد في عهده الاستثمار الأجنبي في الزراعة بنسبة (20%)، وفي قطاعي التعدين والمناجم بنسبة (108%)[xxxiv]، كما حققت حكومته نجاح باهر في مجال محاربة الفقر والبطالة بعد ان تمكن من تحويل ماليزيا من بلد مصدر للمواد الخام الى دولة قوية يعتمد اقتصادها بالدرجة الأساس على المجالات الخدمية والصناعية المتعددة، ففي عام 2012 ذكرت بعض الاحصائيات بأن معدل البطالة والفقر في ماليزيا قد انخفضت الى حوالي (4%) بعد ان كان متوسط البطالة حوالي (10%) قبل توليه الحكم، كما عملت حكومته بالتركيز على رسم سياسات عامة جاذبة للاستثمارات الأجنبية استطاعت من خلالها توفير فرص مناسبة للعمل، والتي فاضت في كثير من المجالات عن حاجة السكان الأصليين، وهو ما جعل ماليزيا واحدة من اكثر دول جنوب شرق اسيا جذبًا للعمالة، كما سجلت ماليزيا ثاني ادنى نسبة للبطالة بين دول الأسيان بعد سنغافورة، فضلًا عن ذلك فقد أصبحت ماليزيا بفضل السياسات التنموية الناجحة تحتل المركز التاسع عالميًا في مجال

السياحة، إذ توفر لها السياحة ثالث اكبر مصدر للدخل القومي، إذ احتلت المرتبة الأولى عالميًا في عهده كواجهة سياحية مفضلة للسائحين المسلمين لمدة سبع سنوات متتالية من (2011–2017) حسب المؤشر العالمي للسياحة الصادر عن شركة كرسنت ريتنج[xxxv].

ان تفكير (نجيب عبدالرزاق) في خلق موطئ قدم لماليزيا خارج الإقليم، والتوجه نحو افريقيا، نامي عن قوة الرؤيا ومسارها الصحيح، إذ نجد انه في ظل توجه الاقتصاديات الكبرى نحو عملية الاستثمار في قارة أفريقيا، فقد تمكنت ماليزيا من ان تحتل المرتبة الثالثة في سلم كبار المستثمرين الأجانب في أفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، متقدمة بذلك على العديد من القوى الآسيوية التقليدية سيما الصين والهند، إذ بلغ حجم الاستثمار الماليزي في أفريقيا مع نهاية عام ٢٠١١ حوالي (19,6) مليار دولار، فيما بلغ حجم الاستثمارات الصينية نحو (١٦) مليار دولار، اما الهندية فقد بلغت (١٤) مليار دولار، وذلك وفقا للتقرير الذي تم نشره قبل انعقاد قمة مجموعة البريكس في جنوب افريقيا عام ٢٠١٢، وهذه البيانات التي صدرت أدهشت جميع الاقتصاديين العالميين، إذ حققت ماليزيا مفاجأة اقتصادية غير متوقعة للجميع، كما صرح بذلك رئيس الوزراء الماليزي (محمد نجيب عبد الرزاق)[xxxvi].

إذ كثفت حكومة (نجيب عبدالرزاق) من علاقتها في عملية التعاون التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية لكونها تمتلك اكبر اقتصاد في العالم، إذ أصبحت الأخيرة تعد ثالث اكبر شريك تجاري لماليزيا بعد كل من الصين وسنغافورة، ووصل التبادل التجاري بينهم الى اكثر من (52) مليار دولار[xxxvii].

لقد استطاع (نجيب عبدالرزاق) من خلال حنكته السياسية الى تجنيب ماليزيا مرات عدة من الوقوع في الازمات، إذ اقتنعت القيادة السياسية في عهده ان ضمان استمرارية الاستقرار السياسي والأمني والتنموي يتوجب على الجميع التركيز على قيم التسامح من جهة وإدارة العملية السياسية بصورة ديمقراطية توافقية من جهة أخرى وإقامة السياسة الوطنية من خلال مبدأ التعددية والمشاركة السياسية[xxxviii].

لقد كانت ماليزيا من الدول السباقة التي قامت بإدخال التكنولوجيا والمعلوماتية الى مناهج التعليم، إذ تظهر الاحصائيات ان ما تنفقه على التعليم يتجاوز نحو ثلاثة اضعاف ما يتم انفاقه على الجيش والدفاع، إذ بلغت ميزانية التعليم في عهد حكومة (نجيب عبد الرزاق) لعام 2011 حوالي (40,13) مليار رنغت، أي ما يقدر (13) مليار دولار فيما كان الانفاق على الدفاع والجيش حوالي (14,04) مليار رنغت، أي ما يقدر (4,56) مليار دولار، وعليه يتضح بان حكومة (نجيب عبد الرزاق) اهتمت برسم سياسات تنموية وخدمية وثقافية من اجل وصول ماليزيا الى تحقيق الهدف المنشود[xxxix].

لقد اتسمت تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تم استخدامها على نطاق واسع في ماليزيا في عهد رئيس الوزراء (نجيب عبد الرزاق)، بأهمية بالغة من اجل اقامة اقتصاد قائم على المعرفة، وقد أدى استخدام هذه التكنولوجيا إلى تحسين كفاءة الشركات الماليزية وزيادة قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، فعلى الصعيد العالمي

فقد احتلت ماليزيا المرتبة الثالثة بين المواقع المفضلة للنشاط التجاري الخارجي، وذلك بفضل السياسات التنموية العامة التي تم رسمها من قبل حكومته[xl]، إذ تستطيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الماليزية ان توفير طائفة واسعة وكبيرة من الخدمات تتمثل من خلال الاتي[xli]:

1- الاتصالات المحمولة واللاسلكية.

2- العمل على استحداث البرمجيات التي تسهم في خدمة التطبيقات المتعلقة بالأعمال التجارية.

3- تفعيل التطبيقات المتعلقة بالأعمال التجارية والمعتمدة على الإنترنت في القطاع المالي، الى جانب تنمية المحتوى الرقمي.

4- المساهمة في تفعيل التوصيل البيني للشبكات والتعاقد الخارجي في مجال التجارة الإلكترونية.

5- المعلوماتية البيولوجية، فضلًا عن تفعيل الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني

العوامل والأسباب التي اسهمت في نجاح التجربة التنموية في ماليزيا

شهدت ماليزيا تجربة تنموية ناجحة ورائعة مكنتها من ان تكون نموذجًا يحتذى به في دول العالم النامية، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد بالدرجة الأساس على المواد الخام الى واحدة من اكبر واكثر الاقتصادات نموًا وازدهارًا في جنوب شرق اسيا، إذ ساهمت عوامل وأسباب عدة في تحقيق هذا النجاح مما عزز من مكانتها الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

اولًا: العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة التنموية في ماليزيا

لقد تعددت العوامل التي أدت الى نجاح التجربة التنموية في ماليزيا والتي سنحاول استعراض ابرزها وذلك من خلال الاتي:

1- الرؤية الاستراتيجية والقيادة السياسية

لقد تهيئة لماليزيا منذ حصولها على الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر مجموعة من القيادات السياسية المتميزة والتي كانت تتميز بروح المبادرة والتأثير بدرجة كبيرة بمجرى الاحداث الجارية في ماليزيا ونقلها نقلة نوعية نحو مسيرة التنمية المستدامة بفضل السياسات العامة التي تم رسمها من قبلهم، وهو ما اتضح بشكل واضح وجلي من خلال رؤيتهم الاستراتيجية وادارتهم للشأن العام الماليزي بكل براعة وذكاء، وذلك في ضوء استيعاب كل التعقيدات الداخلية وحساسيته فضلًا عن الحسابات الإقليمية والدولية، ان اهم ما يميز القيادة الماليزية بأنها لم تبالغ في عملية تقدير الإمكانيات المتاحة لها كما انها مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ والسلس حتى ولو اتسم في بعض الأحيان بالبطيء، لكن الأهم انه كان يسير في الاتجاه الصحيح والسليم[xlii].

إذ تهيئة لماليزيا مجموعة من القيادات السياسية التي كانت تمتلك رؤية استراتيجية بعيدة المدى من اجل الانتقال بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة، كان ابرزها (مهاتير محمد) الذي كان له الدور الأبرز في الانتقال بماليزيا من دولة ضعيفة تعتمد بالدرجة الأساسية على الزراعة الى دولة متقدمة مصدرة للتقنيات الدقيقة والتكنولوجيا المعقدة، كما تمكن في الوقت نفسه من مواجهة اخطر الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا عام 1998، فضلًا عن تقديمه رؤية استراتيجية مستقبلية تتجاوز عام 2020، وما كان لرؤساء الوزراء الذين جاءوا بعده الا اتباع نفس المنهج والأسلوب والمسار، مع تركيزهم على المهنية والشفافية في عملية محاربة الفساد وذلك من اجل مواصلة مشوار المسيرة التنموية الناجحة التي وصلت اليها ماليزيا[xliii].

2- التعايش والمشاركة

لقد كان العقد الاجتماعي الذي تمكن الماليزيون من تطويره يعد احد عناصر نجاح التجربة التنموية وواحد من اهم ضمانات استمرارها، فضلًا عن ان الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والاقرار بوجود اختلالات كبيرة وحقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين اغلب فئات المجتمع، والتوافق على علاج الاختلالات الموجودة بشكل هادئ وتدريجي وواقعي، وان كل ذلك كان مدخلًا مهمًا من اجل توفير شبكة امان واستقرار سياسي واجتماعي، كما كان من الضروري ان يتم وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع، إذ كان جوهر فكرة علاج الاختلالات التي تم وضعها من قبل القيادة السياسية في ماليزيا مبنية بالدرجة الأساس على تحقيق التعايش السلمي وحفظ حقوق الجميع والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية الذي يسهم في زيادة نصيب جميع فئات المجتمع وبدون تفاوت فيما بينهم[xliv].

3- الدين والدولة

اكد نائب رئيس الوزراء الأسبق (أنور إبراهيم) بان ماليزيا نجحت في تجربتها التنموية وذلك بفضل تبنيها للمفهوم الحقيقي للإسلام والقائم بالدرجة الأساس على مبدأ الوسطية والاعتدال والمرونة، كما يركز على التنمية والديمقراطية والشورى، إذ نتجت التنمية الماليزية عن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية مثل مشروع التنموي الوطني لـ(مهاتير محمد) عام 1982، فهو مشروع تنموي يحمل نمط غربي يعتمد في بناء شرعيته على الإسلام، لذلك فقد لعب الإسلام دورًا فعالًا ومحوريًا في نجاح عملية التجربة التنموية في ماليزيا، كما قدم (مهاتير) فكرًا جديدًا محوره هو ضرورة انفتاح ماليزيا على كل الثقافات والأفكار والسياسات التي تصب في صالح المجتمع الماليزي[xlv]، فضلًا عن ذلك فقد تميزت التجربة الماليزية بطابعها التنموي في اطار واتجاه إسلامي هو حرصًا منها على موافقة تطلعات الملايو من خلال تمسكهم بالإسلام كعقيدة ونهج ينظم حياتهم، لذلك فقد تحولت ثقافة المجتمع الماليزي من الصراع الاثني الى الابداع والحوار التشاركي وسعيهم للتغلب على كل معوقات التقدم وفي مقدمتها التعصب للأفكار والسلوكيات التقليدية، فعلى أساس ذلك تغيرت نظرت الملايو للتنمية الاقتصادية الماليزية وشاركوا فيها بشكل فعال سيما في ظل حكم رئيس الوزراء(مهاتير محمد)[xlvi].

4- التضامن الاجتماعي والاسرة

تتوقف قيمة الانسان الماليزي على انتمائه للجماعة فهو مستوعب بداخلها ولا خروج له عنها، إذ تلعب الاسرة الماليزية دورًا كبيرًا في إرساء الولاء السياسي فهي تعد نواة الولاء الوطني العام للدولة، إذ تعد الامة الماليزية عائلة كبيرة يرأسها الملك والذي يعد رمز القيادة الجماعية، إذ يرى الماليزيون بأن التقاليد الاجتماعية تلعب دور كبير في تأخر المجتمع وعرقلة مسيرته التنموية، إذ تتمتع مؤسساتها بلا حركة والجمود، فقد اثبتت التجربة بأن التربية الاجتماعية التي تبدأ من العائلة مرورًا بالمؤسسات الإعلامية والتعليمية دورًا مؤثرًا وكبيرًا في سلوك الافراد، سيما عندما تنطلق هذه التربية من داخل تراث الامة وقيمها الاجتماعية الذاتية[xlvii].

5- الثقافة السائدة

حرصت الدول الاسيوية وفي مقدمتها ماليزيا في الحفاظ على خصوصية ثقافتها التقليدية وذلك في التعامل بحذر مع عمليات الإصلاح سيما التي ترتبط بالبعد السياسي، إذ تتسم الثقافات التقليدية الاسيوية السائدة من توجه سلطوي فهي تذهب الى قدر من مركزية الحكم مع عدم الميل الى المذهب الفردي، وعليه فان ماليزيا تنفرد بممارسات الإصلاح السياسي ذات طبيعة خاصة والتي تحددت ابرز معالمها في اطار ما يعرف بالديمقراطية الاسيوية، فهي إشارة واضحة لتميزها عن غيرها من مكونات المنظومة القيمية للديمقراطية الغربية التي تقوم عليها اليات التحول الديمقراطي المعاصر، لذلك فان طبيعة الثقافة السياسية الماليزية والتي تشغل فيها المكونات التقليدية موقع الصدارة في اطار ما يعرف (القيم الاسيوية)[xlviii].

6- البيئة الإقليمية والدولية

تقع ماليزيا في منطقة بعيدة عن بؤر الصراع الساخنة فضلًا عن تبنيها سياسة علمانية معتدلة ومنفتحة على الجميع، كما تبنت ايضًا نظامًا ديمقراطيًا قريب من الأنظمة الغربية فهو يميل الى نظام التعايش السلمي وعدم الاحتكاك بدول الجوار والى بناء علاقات وفق المصالح الوطنية سيما الاقتصادية للدولة، وهذا كله ساعد ماليزيا على توفير أجواء مناسبة لعملية التنمية الاقتصادية كما مكنها ايضًا من ان تنفق على عمليات التنمية وإقامة مشاريع البنى التحتية والصناعة والصحة والتعليم اكثر مما تنفقه على الجيش والدفاع، فضًا عن ذلك فقد تجاوزت ماليزيا ابرز التحديات الخارجية منذ استقلالها، إذ نظمت علاقات قوية براغماتية مع سنغافورة وقامت بضبط حدودها لكي لا تدخل في صراع مع تايلند واثناء فترة حكم (مهاتير) اخذ العامل الاقتصادي يلعب دورًا اكبر في السياسة الخارجية الماليزية مصحوبًا بروح دفاعية وطنية عن حقوق الدول النامية وتطلعاتها[xlix]، وعليه يمكن ان نبين عوامل نجاح التجربة التنموية في ماليزيا من خلال الشكل رقم (2).

شكل رقم(2) يبن عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية

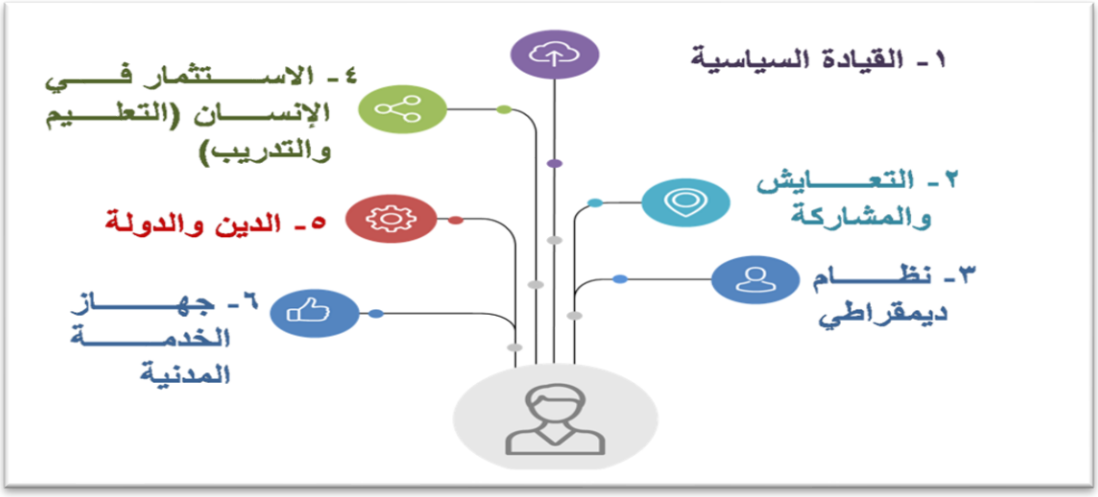

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد محمد عبد الله ناصر، تجربة ماليزيا في الإصلاح الإداري، المركز التأسيسي للدراسات والبحوث، منشور بتاريخ 1 حزيران 2024، متاح على الرابط الاتي: https://csr-yemen.com/MalaysiaStudy .

ثانيًا: أسباب نجاح النموذج التنموي الماليزي

ان التجربة التنموية الماليزية نجحت في جوانب عديدة، وعليه سيتم ذكر أسباب عدة أدت الى نجاح هذا النموذج وهي كالاتي:

1- تبني ماليزيا لسياسات عامة تهدف الى معالجة احداث عام 1969 ومنع تكرارها، إذ قاموا بتعديل الدستور بشكل يمنع النقاش حتى داخل البرلمان في قضايا حساسة بما في ذلك الوضع الخاص للمالاويين فضلًا عن الجمعات الاثنية الأخرى[i].

2- تأمين الاستقرار السياسي لماليزيا وذلك من خلال عاملين:

أ- قامت ماليزيا بأبعاد العسكر عن السلطة على عكس الكثير من الدول المجاورة.

ب- عادةً ما يتم اتخاذ القرارات من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ومذهبية وذلك وفق عقد اجتماعي متفق عليه فيما بينهم[ii].

3- بناء وتوسيع البنية التحتية الاقتصادية الماليزية سيما في فترة السبعينيات والتي شهدت بداية عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا، فضلًا عن اهتمامها بالتنمية الاجتماعية سيما التنمية البشرية وذلك من خلال تطوير مهارات الانسان على التعليم والاهتمام بالصحة العامة فضلًا عن خدمات السكان الأصليين والمهاجرين[iii].

4- رفض الحكومة الماليزية النصائح المقدمة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، إذ قامت الحكومة الماليزية بتوجيه التمويل المتاح لديها الى برامج تنموية تسهم في تطور وتقدم ماليزيا بدلًا من انفاقها على التسلح واسلحة الدمار الشامل[iiii].

5- اعتمدت ماليزيا على الموارد الأساسية الداخلية في عملية توفير رؤوس الأموال الازمة لتحقيق التنمية، إذ ارتفع الادخار الإجمالي الى (40%) خلال المدة من 1970 -1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة (50%) في المدة ذاتها، كما تعاملت بحذر وانفتاح تدريجي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم يتم السماح لهم بدخول الأراضي الماليزية حتى منتصف الثمانينيات وضمن شروط تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، وعليه فان ماليزيا اعتمدت التخطيط كنهج أساسي لتحقيق التنمية المستدامة[iiv].

ويرى الباحث، بأن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ماليزيا قد اتسمت السياسات العامة لديهم بظهور قيادات سياسية كان لها دور فاعل واساسي في احداث عملية التنمية المستدامة وصناعة نموذج حضاري فعال، يمكنان يحتذى به وهو ما ينطبق على كل من الشيخ (زايد بن سلطان) في الامارات العربية المتحدة و(مهاتير بن محمد) في ماليزيا وهو ما يعكس الدور الكبير لهذه القيادات السياسية في نهضة دولهم.

الخاتمة:

كان للقيادة السياسية الماليزية دور مهم وحيوي في عملية رسم السياسات العامة وإدارة المؤسسات السياسية التي كانت تشكل محورًا مهمًا في عملية صناعة القرار السياسي الماليزي، فالدول لا يمكن ان تنجح ولا تتميز الا من خلال القيادة التي تتولى امر السلطة فيها، فدور القيادة السياسية مهم لانه يحدد أهمية الدولة وتأثيرها في المحيطين الإقليمي والعالمي.

لقد أدت القيادة السياسية في ماليزيا دور كبير بنجاح السياسات التي تم وضعها من قبلها لتحقيق التنمية المستدامة، فضلًا عن مساهمتها في إرساء أسس الاستقرار والإصلاح في المجتمع، إذ ادركت هذه القيادة بان عملية تحقيق التنمية المستدامة هي ضرورة قصوى لا بد من تحقيقها من خلال رسم سياسات ناجحة وعلى المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ سارت هذه القيادة بخطى ثابتة ورؤية وطنية شاملة اتسمت بالطابع المؤسساتي، فضلًا عن اعتمادها على مبادئ الحكم الرشيد في إدارة البلاد وإدارة ثرواتها الطبيعية حتى وصلت ماليزيا من خلال قيادتها السياسية وفي مقدمتهم مهاتير محمد الى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

المراجع

[i] إيمان فخري احمد، الدور الانمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991–2010)، صحيفة الحوار المتمدن، العدد4207، 2013، متاح على الرابط الاتي:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376769 تاريخ الزيارة: 23–2–2025.

[ii] محمود جودت قبها وإبراهيم حسن أبو جابر، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير محمد نموذجًا، مرجع سابق، ص36.

[iii] رند طاهر شكري "حسن علي"، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021، ص155.

[iv] محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الرائد للدراسات السياسية، جامعة ابن خلدون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد1، العدد2، الجزائر، 2020، ص ص 58–59.

[v] محمد فوزي علي، التنمية المستدامة في ماليزيا: السياسات التنموية والإنجازات المتحققة، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد7، العدد1، بغداد، 2024، ص227.

[vi] عمر كعيبوش واسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي والإداري في ماليزيا، مجلة السياسة العالمية، جامعة محمد بوقرة –بومرداس، العدد51، الجزائر، 2020، ص78.

[vii] فتحية سالم وبلقاسم سعدالله، دور التعددية السياسية في إنجاح مشروع التنمية البشرية: نموذج تطبيقي من التجربة الماليزية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد14، الجزائر، 2017، ص80.

[viii] داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة (دراسة حالة: راوند، البرازيل، سنغافورة، ماليزيا)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد4، العدد4، العراق، 2022، ص1417.

[ix] سمير حنه بهنام، سياسة تنمية الصادرات واثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (1990– 2014)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد38، العدد122، الموصل، 2019، ص149.

[x] داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة (دراسة حالة: راوند، البرازيل، سنغافورة، ماليزيا)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد4، العدد4، العراق، 2022، ص1416.

[xi] محمود جودت قبها وإبراهيم حسن أبو جابر، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير نموذجًا، مرجع سابق، ص37.

[xii] عمر كعيبوش واسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي والإداري في ماليزيا، مرجع سابق، ص77.

[xiii] نادية فاضل عباس فضلي، تطور التجربة الفدرالية في ماليزيا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد6–20، العدد15، العراق، 2022، ص15.

[xiv] عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد5، الجزائر، 2017، ص165.

[xv] محمد مكرم، ماذا تعني عودة مهاتير محمد؟ تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر، 14 مايو /أيار 2018، ص2.

[xvi] محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام 1981–2018 مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد1، مصر – السويس، 2021، ص167.

[xvii] فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، تجارب تنموية رائدة– ماليزيا نموذجًا، سلسلة دراسات تنموية، العدد54، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017، ص15.

[xviii] حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد7، العدد1، الجزائر، 2020، ص181.

[xix] عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مرجع سابق، ص166.

[xx] نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010"، مرجع سابق، ص174.

[xxi] حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، مرجع سابق، ص181.

[xxii] حسن احمد هديوه وخالد عبد الكريم رعد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة دمشق، العدد2، المجلد40، سوريا، 2024، ص ص 9–10.

[xxiii] سعد علي حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا قراءة في اليات صنعها وخصائصها، أطروحة دكتوراة غير منشورة جامعة بغداد، العراق، 2004، ص13.

[xxiv] حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، مرجع سابق، ص181.

* **واوسان 2020:** هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف، ولكن أيضاً الاستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها الخاصة قبل حلول عام 2020، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتها الأخلاقية والثقافية أو الدينية. وفاء لطفي، السياسات التنموية في ماليزيا، ص 9، متاح على الرابط الاتي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf

[xxv]محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، 2008، ص74.

[xxvi] احمد درج علي، التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها عربيًا، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد63، العدد3، العراق، 2015، ص1364.

[xxvii] Encyclopaedia Britannica ،Prime Minister of Malaysia ،Abdullah Ahmad Badawi ،., Editors :On https://www.britannica.com/biography/Datuk-Seri-Abdullah-Ahmad- 22-2-2025.

[xxviii] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلافات، قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-قطر، 21 يونيو/ حزيران 2012، ص4.

[xxix] سهام الدريسي، عودة مهاتيرية الأحزاب والتيارات السياسية في ماليزيا بعد انتخابات 2018، ط1، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، ص33.

[xxx] احمد محمد عبد المنعم السيد، أثر النخبة السياسية على الإصلاح السياسي في ماليزيا، مركز الديمقراطي العربي، برلين، 25 أغسطس/ اب 2016، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=48657 22-2-2025.

[xxxi] عبدالكريم صالح المحسن، ماليزيا ومشروع الإسلام الحضاري، صحيفة دنيا الوطن، فلسطين، 27 يونيو/ حزيران 2011.

[xxxii] Work ،Mohd Azizuddin Mohd Sani and Rusdi Omar ،Sivamurugan Pandian Asian ،with Me: Not for Me Malaysia under Abdullah Ahmad Badawi2003-2009 No.1 January 2010. P98.،Culture and History, Vol.2

[xxxiii] محمود صافي محمود، تأثير رؤية القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام 1981-2018، مرجع سابق، ص ص 157-158.

[xxxiv]هدير نبيل محمد مبروك، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا"2009-2016"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 19 يوليو/ تموز 2016، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=34241 تاريخ الزيارة 23-2-2025.

[xxxv] محمد فوزي علي، التنمية المستدامة في ماليزيا: السياسات التنموية والإنجازات المتحققة، مرجع سابق، ص ص238-239.

[xxxvi] Bridget Welsh, Tears and Fears: Tun Mahathir's Last Hurrah, _ Southeast Asian Affairs, 2004, PP 139-155.

[xxxvii] محمد منذر جلال، ماليزيا ودول الشرق الأوسط رؤية نحو فهم العوامل المؤثرة في نمطية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد60، العراق، 2020، ص247.

[xxxviii] عمر كعيبوش واسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي والإداري في ماليزيا، مرجع سابق، ص70.

[xxxix] حمود سعيدة، التجربة التنموية بماليزيا ما بين الخصوصية والانفتاح على العالم "مقاربة إسلامية"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد11، العدد1، الجزائر، 2023، ص935.

[xl] جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضير محمد جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٧٣.

[xli] كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدي ميتكيس محررون، الأطلس الماليزي، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٨٣- ١٩٢.

[xlii] محمد عبدالحفيظ الشيخ، التجربة التنموية في ماليزيا قراءة في واقع وأسباب النجاح وإمكانية الاستفادة منها في: ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات.. الأسس.. الافاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ط1، برلين، 2019، ص324.

[xliii] بوعلي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد3، الجزائر، 2020، ص99.

[xliv] نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010"، مرجع سابق، ص ص170-171.

[xlv] عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا: ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مرجع سابق، ص ص169-170.

[xlvi] بلماري خالد، الخطة الاستراتيجية الماليزية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (خاص-ج2)، العراق، 2021، ص165.

[xlvii] بوعلي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص99.

[xlviii] شنيقي سيف الدين، التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات في : ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات.. الأسس.. الافاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، ط1، برلين، 2019، ص ص257-258.

[xlix] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلافات، مرجع سابق، ص7.

[l] محمود جودت قبها، وإبراهيم حسن أبو جابر، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير محمد نموذجًا، مرجع سابق، ص38.

[li] فاروق أبو سراج الذهب طيفور، اسرار النجاح في النموذج التنموي الماليزي- الدروس المستفادة عربيًا واسلاميًا، منتدى كوالا لامبور، ماليزيا، 27-28- نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، متاح على الرابط الاتي:https://kl-forum.org/ar/kl2552 تاريخ الزيارة: 26-2-2025.

[lii] حسن احمد هديوه وخالد عبد الكريم رعد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص13.

[liii] محمود جودت قبها، وإبراهيم حسن أبو جابر، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير محمد نموذجًا، مرجع سابق، ص38.

[liv] حسن احمد هديوه وخالد عبدالكريم رعد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص13.